

## الحرب الإسرائيلية على غزة

جميل هلال

بعد الحرب: فلسطين بحاجة إلى

بنية سياسية جديدة

ترصد هذه المقالة الأوضاع العربية والدولية التي اندلعت في سياقها الحرب على غزة في أواخر سنة 2008، ويرى الكاتب أن إسرائيل استغلت فترة الانتقال من حكم الحزب الجمهوري إلى حكم الحزب الديمقراطي، كما استغلت اشتداد التجاذب بين ما يسمى "محور الاعتدال" العربي ومحور "المانعة"، في الوقت الذي كان الانقسام الجغرافي والسياسي الفلسطيني على أشده، كي تشن هذه الحرب التي كان في رأس أهدافها تقويض "حل الدولتين"، وتكريس الفصل الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، والتوسع في الاستيطان. ولاحظ الكاتب أن السلطة الفلسطينية باتت ضعيفة بسبب مواقفها المترددة في أثناء الحرب، وأن هذه هي المرة الأولى التي تندلع فيها مواجهة مسلحة ضد إسرائيل لا تشارك حركة "فتح" فيها. ولهذه الأسباب مجتمعة يقترح الكاتب إعادة بناء الحقل السياسي الوطني في فلسطين لمواجهة الاستيطان الزاحف.

### حرب على غزة بديلاً من الدولة

شنت إسرائيل حربها على قطاع غزة في لحظة سياسية انتقالية من جانب، واستقطابية أو تجاذبية حادة من جانب آخر. فقد تم توقيت الحرب عشية انتقال السلطة في الولايات المتحدة من الحزب الجمهوري - برئاسة بوش الابن الذي وعد بدولة فلسطينية قبل نهاية ولايته ولم يف بوعده، فعوضت إسرائيل عنها بحرب دموية على غزة - إلى الحزب الديمقراطي ممثلاً ببراك أوباما الذي ورث أزمة مالية طاحنة ما زالت تفاعلاتها تتواصل على الصعيد العالمي. كما تم توقيت الحرب بحيث تقع عشية انتخابات الكنيست الإسرائيلي، التي سيسعى كل من حزب كاديما وحزب العمل الإسرائيليين لاستخدام نتائجها من أجل تحسين تمثيلهما في الكنيست، وتقليص فرص صعود حزب الليكود وتسلم زعيمه نتنياهو رئاسة الحكومة في إسرائيل، وأيضاً كي يستعيد الجيش الإسرائيلي هيئته التي اهتزت بحدة في حربه على لبنان سنة 2006. علاوة على ذلك، جاءت الحرب على قطاع غزة والوضع العربي (والإقليمي) في حالة تجاذب حاد بين معسكر يوصف بـ "الاعتدال" (نسبة إلى مواقفه من السياسة الأميركية تجاه المنطقة، ودعمه خيار المفاوضات مع إسرائيل كخيار استراتيجي)، وبين معسكر آخر يشار إليه بمعسكر "المقاومة" أو "المانعة" (نسبة إلى موقفه المعارض للسياسة الأميركية تجاه المنطقة، ودعمه خيار المقاومة في مواجهة الاحتلال بصيغتيه الأميركية والإسرائيلية). ولقد شنت إسرائيل حربها والوضع الفلسطيني يعيش حالة متأزمة من الانقسام السياسي - الجغرافي بعد تمأسسه في حكومتين مستقلتين، وبعد أخذه بعداً جغرافياً يتمثل في سيطرة "حماس" على قطاع غزة، و"فتح" على الضفة الغربية، وأخذة أيضاً بعداً أيديولوجياً - تنظيمياً ممثلاً في صراع بين حركتين سياسيتين متباينتين في البرنامج والمنطلقات الفكرية، وتسيطران على الحكومتين في المنطقتين. باختصار شنت إسرائيل حربها والشعب الفلسطيني يفتقر إلى قيادة سياسية موحدة، والمجتمع الفلسطيني محاصر في "بانتوستانات" من خلال المستعمرات الإسرائيلية والطرق الالتفافية والحواجر العسكرية وجدار العزل العنصري، كما هو حال الضفة الغربية، ومحاصر في سجن كبير كما كان حال قطاع غزة. لقد جاءت حرب غزة والشعب الفلسطيني يفتقر إلى مؤسسات وطنية جامعة تعيد تنظم حركته السياسية كحركة نضال تحرر وطني. لم يعد سرّاً أن قيادتي كاديما والعمل خططنا، وبضوء أخضر أميركي من دون شك، لحربهما على غزة قبل عدة أشهر من إعلان حركة "حماس"، ومعها بقية فصائل المقاومة في قطاع غزة، رفضها تجديد "التهدة" في ظل غياب التزام إسرائيلي شروط التهدة. وكان في إمكان الحكومة الإسرائيلية تمديد التهدة لو أوقفت اعتداءاتها المتكررة على قطاع غزة وعلى الضفة الغربية، ولو بادرت إلى فك الحصار التجويعي الذي فرضته على غزة، وهو ما أحجمت الدول العربية والغربية عن اتخاذ إجراءات ضاغطة على إسرائيل لفكها. ولا شك في أن هذه الدول تدرك تماماً أن الحصار عمل عدواني، ذلك بأنه يستهدف فرض الاستسلام على المحاصرين عبر فرض العقوبات الجماعية عليهم، وعبر حرمانهم من وسائل العيش الكريم ومن وسائل المقاومة المشروعة.

## هدف الحرب: تقويض حل الدولتين، وتكريس الفصل بين الضفة والقطاع، وتكثيف الاستيطان

اعتبرت إسرائيل قطاع غزة - منذ حزيران/يونيو 2007 - "كياناً معادياً"، وفرضت عليه حصاراً مشدداً منذ تلك الفترة. والقيادة الإسرائيلية تعرف تماماً أن قطاع غزة - بمساحته التي تقل عن 365 كم<sup>2</sup>، وبسكانه المليون ونصف مليون نسمة - هو المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم، والأعلى من حيث نسبة الأطفال بين السكان (نصف السكان تقل أعمارهم عن 16 عاماً). كما أن سكان قطاع غزة، في أغلبيتهم، هم من اللاجئين الذين شردوا من وطنهم في سنة 1948.

لقد واجهت المقاومة في قطاع غزة آلة الحرب الإسرائيلية وأقصى ما بحيازتها لا يتجاوز صواريخ محدودة المدى والدقة والتأثير التدميري. أي أن الحرب شنت بموازين قوى عسكرية شديدة الاختلال لمصلحة إسرائيل، وبالتالي كان أقصى ما يستطيعه سكان قطاع غزة هو الصمود أمام آلة الحرب الإسرائيلية فترة تكفي لمنعها من تحقيق هدفها السياسي المتمثل في جوهره في تهديم مقاومة السياسة الإسرائيلية القائمة على فرض الوقائع على الأرض بما يحول دون قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على الأراضي التي احتلت منذ سنة 1967 وعاصمتها القدس، ويغلق الطريق أمام إعادة طرح شعار الدولة الواحدة العلمانية (أو ثنائية القومية) على أرض فلسطين الانتدابية. لقد كان هذا هو هدف شارون من مواصلة بناء جدار الفصل العنصري سنة 2002 وتطويره، ومن الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة في سنة 2005 مع مواصلة الاستيطان وقضم الأراضي في الضفة الغربية. وكان القصد من رفع شعار الدولتين (من جانب قيادتي كاديما وحزب العمل الإسرائيلي) هو الانسجام الشكلي مع الخطاب الدولي بشأن الموضوع، لكن في الوقت نفسه، خلق الوقائع على الأرض التي تختزل الدولة الفلسطينية إلى ما لا يزيد على حكم ذاتي محدود على "بانتوستانات" مسيطر عليها إسرائيلياً. وإذا استمر الانقسام الفلسطيني قائماً، فإن إسرائيل ستعمل على الدفع نحو ربطه أكثر فأكثر بمصر، وعلى إشراك الأردن في الإشراف على شؤون السكان في الضفة الغربية.

وتهيئة الشروط لقيام كيان "بانتوستانات" على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، كانت الهدف الرئيسي وراء اجتياح الجيش الإسرائيلي مدن الضفة الغربية في سنة 2002 (بعد يوم واحد من إعلان مبادرة السلام العربية). وذلك من خلال إضعاف السلطة الفلسطينية القائمة آنذاك إلى أقصى حد ممكن، لكن من دون إسقاطها، كي لا تضطر إسرائيل إلى تحمل تبعات مسؤولياتها كدولة محتلة. وهناك من يطرح في إسرائيل - إذا ما تعذر إقامة كيان بانتوستانات أو معازل - تهية الأوضاع لإعادة وضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، ولإعادة وضع سكان الضفة تحت سلطة الدولة الأردنية، لكن بعد ضم القدس والكتل الاستيطانية وغور الأردن إلى إسرائيل.

إن الاستيطان في الضفة الغربية متواصل، وهناك مؤشرات واضحة تدل على أن تعيين جورج ميتشل مبعوثاً للرئيس الأميركي الجديد (أوباما)، لن يوقف هذه العملية. فبعد انتهاء الحرب على غزة، شرعت إسرائيل في بناء أحياء استيطانية يهودية جديدة لتأمين تواصل جغرافي بين التكتل الاستيطاني الأكبر في الضفة الغربية (مستعمرة "معاليه أدوميم")، وصولاً إلى وسط مدينة القدس المحتلة، وهو ما يعني فصل القدس نهائياً عن بقية الضفة الغربية. ومن الواضح أن استمرار الفصل السياسي والإداري والجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، سيسهل على إسرائيل طرح تسوية تقوم على إقامة إدارة ثلاثية (إسرائيل، مصر، الأردن) للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967.

## الحرب تعزز صورة إسرائيل كدولة دموية وعنصرية

نجحت إسرائيل جرأاً حربها على غزة في تعزيز صورتها لدى الرأي العام الإقليمي والعالمي كدولة مارقة ودموية متحللة من الضوابط الإنسانية. وقد أوقفت حربها على قطاع غزة - وربما تعاود العدوان على غزة وعلى الضفة الغربية لحيثيات محلية وإقليمية - لاعتبارات كثيرة منها أنه لا المقاومة، ولا جماهير غزة، خرجت رافعة الراية البيضاء وذلك، على الرغم من أكثر من ثلاثة أسابيع من القصف المتواصل والاجتياح المدرع والمعزز بالحصار الشامل، ومنها اقتراب موعد تسلم أوباما مهامه الرئاسية في الولايات المتحدة، وعدم رغبة إسرائيل في إحراجها في بداية عهده، ومنها تصاعد الاحتجاجات الشعبية الإقليمية والدولية على مجازر إسرائيل ضد المدنيين، وأيضاً اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية.

لقد أوقفت إسرائيل حربها على قطاع غزة من دون أن تكون قادرة على الادعاء أنها حققت معظم أهدافها السياسية؛ فإطلاق الصواريخ من قطاع غزة استمر من دون توقف، كما أن سيطرة "حماس" على قطاع غزة لم تضعف، ولم تخرج جماهير قطاع غزة الجائعة والمحاصرة في ثورة ضدها. بالإضافة إلى ذلك، استمر العمل في العديد من الأنفاق التي شكلت استراتيجية مجابهة الحصار، والتي سعت إسرائيل لتدميرها. وبخلاف ما أرادت إسرائيل، فإن مكانة "حماس" تعززت فلسطينياً وإقليمياً، وإلى حد ما دولياً، كما بات من المتداول أن تتغاضى دول أوروبية، عن (بعض أو جميع) الشروط الثلاثة التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية للتعامل مع هذه الحركة. بتعبير آخر لم تنجح إسرائيل في تسويق حربها على قطاع غزة كحرب ضد حركة إرهابية (مثلة بحركة "حماس")، بل اتضح للكثيرين أن ما تقوم به إسرائيل من مجازر ضد المدنيين، ومن تدمير هائل للبنى التحتية، والذي طال المدارس والمستشفيات والجوامع والجامعات والبيوت السكنية والمرافق الحكومية المختلفة، هو الإرهاب بعينه، مع أن الخطاب السائد في المراكز الدولية يحصر تعريف الإرهاب في العنف الذي يمارسه الضعفاء من أفراد أو مجموعات قومية أو إثنية أو اجتماعية، ويصف في الوقت ذاته، العنف الذي تمارسه الدول ضد مدنيين، بـ "مكافحة الإرهاب".

### السلطة الفلسطينية تضعف بسبب مواقفها المترددة خلال الحرب

اهتمت صورة السلطة الفلسطينية بسبب ترددها في التعامل مع الحرب على غزة كعدوان وجريمة حرب على الشعب الفلسطيني، وبسبب ارتباكها في اتخاذ مواقف سياسية وإجرائية واضحة وحاسمة تجاه إسرائيل. فهي لم تعلن الوقف القطعي للتفاوض مع إسرائيل، ولم توقف التنسيق الأمني معها، كما أنها لم تفرج عن المعتقلين السياسيين لديها، وإنما قامت قواتها الأمنية بفرض قيود على التظاهرات الاحتجاجية في الضفة الغربية ضد العدوان على غزة، مغفلة أن الضفة الغربية بكاملها ما زالت تحت الاحتلال الاستيطاني، ومستباحة من قواته. أما منظمة التحرير فبقيت على حالها مغيبة، عملياً، منذ عشية اتفاق أوسلو في سنة 1993.

لعل التغيير في تعامل بعض الدول العربية مع السلطة الفلسطينية (ممثلة برئيسها) كان واضحاً في لقاء الزعماء العرب في الدوحة في كانون الثاني/يناير 2009 حيث تغيب رئيس السلطة عن اللقاء وحضر رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" ليتحدث باسم الشعب الفلسطيني. وقرار رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، عدم حضور ذلك اللقاء، جاء اصطفاً مع موقف محور دول "الاعتدال" العربي. وعلى الرغم من أجواء المصالحة التي أشيعت في قمة الكويت بعد أيام قليلة من لقاء الدوحة، إلا أن الارتباك العربي إزاء التمثيل الفلسطيني ظل قائماً، وجاءت تصريحات رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" بشأن تشكيل مرجعية سياسية للداخل والخارج الفلسطينييين مكونة من قوى المعارضة الفلسطينية، والتي هي خارج منظمة التحرير، لتضع التمثيل الفلسطيني تحت التساؤل، وذلك على الرغم من التوضيحات التي صدرت عن "حماس" بشأن هذا الموضوع.

### حركة "فتح" أمام لحظة تاريخية

لقد اهتمت مكانة حركة "فتح" في الخريطة السياسية الفلسطينية. فهذه أول مرة تجري فيها مواجهة مسلحة مع إسرائيل لا تشارك "فتح" فيها بقوة وبالشكل الأبرز، في حين ظهرت حركة "حماس" كقوة المواجهة الأولى ضد إسرائيل. لقد حملت حركة "فتح" وزر أداء حكومة تسيير الأعمال (حكومة الدكتور سلام فياض) باعتبارها الحكومة التي تنفذ سياسة "فتح"، والمكلفة من رئيس السلطة الفلسطينية الذي مثل حركة "فتح" في الانتخابات الرئاسية في سنة 2005. ولا شك في أن استمرار التلكؤ في عقد مؤتمر الحركة، وغياب التجديد في قياداتها وبرامج وأساليب عملها بعد أن تداخل تنظيم حركة "فتح" مع مؤسسات السلطة وبعد تراجع دورها النضالي وقدرتها التعبوية وبعد أن حُجبت مناصب السلطة الشكلية القدرة على رؤية المسار الفعلي للسياسة الإسرائيلية، أدخلت حركة "فتح" في مأزق تاريخي سيتعمق في ظل استمرار غياب قيادة موحدة ورؤية واضحة، وغياب حياة تنظيمية داخلية متصلة، ومنفصلة عن أجهزة ومؤسسات السلطة.

ويقول الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه توصل في كانون الثاني/يناير من العام الجاري، إلى قناعة بأن إسرائيل "لا تريد السلام"، وأنها "لا تريد سوى إضاعة الوقت وفرض الوقائع على الأرض". لكن هذا الاستخلاص يحتاج إلى ترجمته إلى مواقف ومسالك جديدة سواء على صعيد الفعل من أجل إعادة تماسك حركة "فتح"، أو على صعيد المبادرة إلى إعادة الحياة والفعالية لمنظمة التحرير، وإلى صيغة جديدة للعلاقات الفلسطينية العربية

والدولية. فهذه القناعة والحرب على غزة، ساهمتا في سيادة رأي لدى قيادة "فتح" بجدوى فتح حوار مع حركة "حماس" لمناقشة قضايا الخلاف، والاستعداد للمشاركة في حكومة وحدة وطنية، وذلك من دون اشتراط قبول "حماس" شروط اللجنة الرباعية المعروفة. وقد ظهر هذا التحول المرن في مواقف حركة "فتح" (كما في مواقف حركة "حماس") في وقت أظهرت فيه استطلاعات الرأي - بعد العدوان الإسرائيلي على غزة - تراجعاً في معدلات التأييد الشعبي لحركة "فتح"، وصعودها لمصلحة حركة "حماس".

إن الإدراك أن إسرائيل ليست في وارد السلام يشير إلى أنه يتعين على حركة "فتح" أن تعيد تقويم تجربتها في السلطة الفلسطينية، وأن تنظر من جديد في المواقف السياسية التي تبنتها منذ اتفاق أوسلو، وذلك بهدف التوصل - عبر التداول مع القوى السياسية المختلفة وفي مقدمها حركة "حماس" - إلى إجابة عن السؤال التالي: هل باتت السلطة الفلسطينية عبئاً على النضال الفلسطيني وأهدافه التحريرية؟ وإذا كان الجواب بأنها كذلك، فيجب الإجابة عن السؤال التالي: هل على منظمة التحرير حلها والتركيز على عمليات تجديد تشكيل المنظمة وإعادة تنظيمها واستعادة دورها التحريري، أم الاستمرار في الحفاظ على السلطة، لكن بوظائف خدمية بحتة مجردة من أي دور سياسي أو تمثيلي؟ ففي كل الحالات، بات مطلوباً إيجاد استراتيجية جديدة تجمع بين المقاومة بأشكالها الملائمة كلها، وبين النشاط السياسي الذي لا يحول التفاوض لا إلى فعل نضالي، ولا إلى استراتيجية ثابتة بغض النظر عن سياقها السياسي.

### حركة "حماس" وضرورة صوغ مقاربة جديدة

من المتوقع أن تجد حركة "حماس" نفسها في الفترة القريبة المقبلة، أمام وضع شديد التعقيد والصعوبة. صحيح أن موقعها في الحركة السياسية الفلسطينية تعزز، ولم يعد من السهل أو الممكن (وهذا واضح، في كل الأحوال، منذ فوزها في انتخابات المجلس التشريعي في بداية سنة 2006) تجاهلها أو الاستهانة بها كقوة سياسية، لكن لن يكون من السهل عليها إدارة علاقاتها الفلسطينية الداخلية من دون "مطبات"، وذلك بسبب تعقيدات الحقل السياسي الفلسطيني، وبسبب الاستقطاب الحاصل عربياً وإقليمياً، بالإضافة إلى صعود اليمين المتشدد الإسرائيلي والذي يعد لحروب جديدة. إن العقبة المباشرة والأصعب التي يتعين على قيادة "حماس" تخطيها تتمثل في حل عقدة الانقسام الفلسطيني الموجود والمتداخل مع التجاذبات العربية والإقليمية، والواقع تحت تأثير التدخلات الدولية (الأميركية والأوروبية أساساً).

هذا الوضع المعقد والمتحرك يستدعي من قيادة "حماس" أولاً، المراجعة والتدقيق في مضمون خطابها السياسي، ورؤية صيرورة الحركة السياسية الفلسطينية، وضرورة التعامل مع حقل سياسي وطني يتسع لديمقراطية فعلية - بما هي شرط لمشاركة أوسع القوى في صناعة القرار الوطني - وللتيارات السياسية والأيدولوجية والفكرية كافة. فمن دون تعددية قائمة على المشاركة السياسية، وعلى احترام حرية الرأي والرأي الآخر، وحرية التعبير والتفكير، فإن الحقل السياسي الفلسطيني سيدخل في مأزق متتابة. علاوة على ذلك، يتوجب على "حماس" أن تدقق في مضمون وأشكال المقاومة الأنجع، وأن تدرك أن المقاومة تعني تمكين الناس أولاً وأخيراً، وليس الإنابة عنهم، وأنها (المقاومة) لا تعني بالضرورة إلغاء التفاوض الذي يظل في مرحلة التحرر من الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، أداة نضالية لتحقيق أهداف وطنية تحريرية.

هناك من يأخذ على "حماس" المبالغة في استخدام لغة النصر بما يتجاوز حدود صمود قطاع غزة وصمود المقاومة، وفي مقدمها "حماس"، لـ 22 يوماً مقارنة بجيوش عربية لم تصمد أمام الجيش الإسرائيلي أياماً محدودة. وانطلاقاً من هذا، يدعو البعض هذه الحركة، ومن موقع الحرص على القضية الفلسطينية ودور المقاومة، إلى التواضع. والخشية هنا تتمثل في أن تتسبب لغة المبالغة في توصيف ما تحقق نتيجة الصمود، بدفع "حماس" إلى اعتماد سياسات تستند إلى حسابات غير دقيقة للواقع الفلسطيني والإقليمي والدولي. ومن هنا، دعوة قيادة "حماس" إلى أن تظهر "تحسناً أكبر تجاه التكلفة العالية التي تحملتها عشرات الآلاف من الأسر جراء ما سببه العدوان لها من شهداء وجرحى وتدمير بيوت وممتلكات". فهؤلاء بحاجة إلى رعاية وإعانة وإعادة تكوين حياة أفرادهم. كما يرى البعض أن "حماس" - وكما فعلت قيادات في حركة "فتح" في اندفاعها نحو المديح والتزكية لمواقف رموز محور "الاعتدال" - بالغت في اندفاعها نحو محور "الممانعة"، وتحديداً في علاقتها بإيران، لدرجة إهداء النصر لـ "ولي أمر المسلمين" في إيران، وخصوصاً أن فلسطين لا تزال محتلة، وشعبها ما زال مشرداً. ولا شك في أن هذا الاندفاع له مسبباته الكامنة في سلوك أغلبية الدول العربية من حيث استجابتها للسياسة الأميركية في

عهد الرئيس الأميركي بوش الابن، وفي التعامل الاستثنائي مع الحركات الإسلامية في البلاد العربية، وكذلك مع حركة "حماس" التي سارعت الدول العربية بعد فوزها في انتخابات ديمقراطية، إلى تبني وتطبيق سياسة الحصار التي اعتمدها اللجنة الرباعية الدولية. هذا ما رفضته إيران، وهذا ما دفع "حماس" إلى السعي لتقوية علاقتها بها. لكن الوضع الجديد بعد حرب غزة، يتطلب من الحركة السياسية الفلسطينية، استثمار التأييد العربي والإسلامي والدولي للقضية الفلسطينية لمصلحة استعادة التماسك الوطني للحقل السياسي الفلسطيني.

خلاصة القول هي أن على حركتي "حماس" و"فتح"، ومعهما القوى السياسية الأخرى، الاستفادة من دروس الانتفاضة الأولى (وتحديداً في التنظيم الجماهيري)، ومن دروس الانتفاضة الثانية (وتحديداً غياب رؤية واستراتيجية موحدتين، وسيادة الارتجالية مكانهما). ولا يضير الحركة السياسية الفلسطينية (بشقيها الإسلامي والوطني) التعلم من تجربة "حزب الله" في التنظيم والتمكين العام وفي السعي، في الوقت ذاته، للانخراط في مؤسسات الحقل السياسي الوطني.

وكما أنه مطلوب من حركة "فتح" استرجاع دورها الوطني النضالي، فإنه مطلوب من حركة "حماس" إعادة النظر في لغة خطابها السياسي، وموضعته في سياق التاريخ النضالي الغني والمتنوع للحركة الوطنية الفلسطينية في محطاته الرئيسية، وما يتضمنه هذا من انفتاح على ما هو إنساني وديمقراطي وتحرري، في مواجهة المشروع العنصري الصهيوني. وعلى "حماس" أن تدرك أن استهدافها لا يعود إلى تدينها، وإنما إلى موقعها في الصراع مع إسرائيل، وإلى اشتباكها مع سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، كما شدد على ذلك الأمين العام لحزب الله. ومن هنا أهمية أن تدرك حركة "حماس" ضرورة اعتماد مبدأ المشاركة والأسس الديمقراطية في التعامل مع الحقل السياسي الوطني، وذلك في سياق استراتيجية المواجهة مع السياسة الإسرائيلية التي باتت عناصرها الرئيسية واضحة تماماً.

### شعار "الأمن والاقتصاد" بديلاً من زوال الاحتلال

كشفت انتخابات الكنيست الثامنة عشرة عن تحول إضافي نحو اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل. ويؤشر فوز كاديما وحزب الليكود وإسرائيل بيتنا برئاسة أفيدور لبيرمان، إلى هيمنة اليمين المتطرف ذي التوجهات العنصرية على السياسة الإسرائيلية، الأمر الذي يغلق الباب نهائياً على إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس. كما أن السياسة الإسرائيلية المترتبة على الانتخابات الأخيرة، تحمل توجهات عدوانية متجددة ليس تجاه قطاع غزة فحسب، بل أيضاً، تجاه كل من الضفة الغربية، والأقلية الفلسطينية العربية داخل الخط الأخضر. وهذا يعني أننا أمام واقع قديم - جديد ملخصه أن إسرائيل لم تعد معنية بـ "عملية سلام"، بما في ذلك تلك التي انطلقت من أنابوليس، والتي قد تصر الولايات المتحدة ومعها اللجنة الرباعية الدولية على متابعتها، مواصلة في ذلك الخداع بوجود "عملية سلام".

من المتوقع أن تتبنى الحكومة الإسرائيلية الجديدة أفكار نتينياهو في جعل "الأمن والاقتصاد" موجهين للتعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما من المتوقع أن تواصل الحكومة الجديدة حربها على حركة "حماس"، بالإضافة إلى تكثيف استيطانها في الضفة الغربية وتهويد القدس. إذاً، ما سيكون مطروحاً على الفلسطينيين يتلخص في التفاوض بشأن الشؤون الاقتصادية والأمنية. وهنا تلتقي سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة مع رؤية طوني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية، الذي يشرف على "إنماء الضفة الغربية"، والذي يرغب من دون شك، في توسيع "الإنماء" ليشمل قطاع غزة، وخصوصاً بعد التدمير الذي تعرض له القطاع، بكل ما يتطلبه هذا من ضغوط سياسية واقتصادية على السلطة الفلسطينية.

الخطورة في هذا الموضوع تكمن في تناسي قضية الشعب الفلسطيني الجوهرية (استلاب حقوقه الوطنية من جانب دولة استعمارية محتلة) عبر انشغال المراكز الإقليمية والدولية بملف الأمن، أي منع وصول السلاح للمقاومة في غزة، ومنع انفجار انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية، وكذلك انشغالها بملف الاقتصاد في الضفة والقطاع، سواء عبر مشاريع إعادة الإعمار في قطاع غزة، أو تحسين المعيشة في الضفة الغربية عبر تنشيط المشاريع الاقتصادية الخدمية.

والخطورة أيضاً هي أن تظل حالة الانقسام الفلسطيني تراوح مكانها لفترة قد تطول أمام استعصاء الوصول إلى اتفاق وطني في ظل التجاذب الإقليمي، واستسهال الطرفين المتنافسين (حركتي "فتح" و"حماس") منح الأولوية لعلاقتهم الإقليمية على حساب ضرورات الوحدة الوطنية في مواجهة السياسة الاستعمارية الإسرائيلية المسرعة

نحو التطرف اليميني. هذا الواقع يلقي مسؤوليات وطنية كبرى على حركتي "فتح" و"حماس" إزاء مخاطر استمرار الانفصال السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة على المشروع الوطني. كما تتحمل الحركتان - أمام ضعف طرف ثالث ذي وزن في الحقل السياسي - مسؤولية ما يجري توليده من سمات بوليسية في الممارسات السلطوية للتنظيم الواحد الحاكم في كل من الضفة والقطاع.

### العدوان على غزة لا يُختزل في مجرد فتح المعابر والإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار

إن ما جرى ويجري من تحركات سياسية ودبلوماسية بعد العدوان على غزة، يختزل القضية إلى قضية أمنية (موضوع المعابر والأنفاق و"تهريب السلاح" ومراقبة السواحل)، وإلى قضية إنسانية (إدخال المساعدات الطبية والغذائية، وما إليها)، وإلى قضية إعادة إعمار. بتعبير آخر، يجري القفز عن جوهر القضية المتمثل في الاحتلال والاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري والحصار، وفي استمرار التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والوطنية، من هنا قيام وزيرة الخارجية الإسرائيلية، آنذاك، وقبول إعلان وقف النار، بلقاء نظيرتها الأميركية، آنذاك، لتوقيع مذكرة تفاهم أمني يقضي بفرض حصار بحري على قطاع غزة لمنع دخول السلاح (والحصار ليس على الطرف المعتدي، بل على الطرف المعتدى عليه). وما إن أُعلن هذا الاتفاق، حتى اتسعت دائرة القوى الدولية المستعدة للمشاركة في الرقابة البحرية والبرية لمنع دخول الأسلحة إلى قطاع غزة، وقدمت إلى مصر أجهزة ومعدات متخصصة من الولايات المتحدة وأوروبا، بهدف الكشف عن الأنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية. وهكذا تم تغييب محاسبة الدولة المعتدية، وجرى بدلاً من ذلك وضع الضحية تحت الرقابة لمنعها من الوصول إلى وسائل الدفاع عن النفس.

وفي السياق نفسه، يجري التركيز على المأساة التي حلت بقطاع غزة نتيجة العدوان، والحث على تقديم المعونات الخيرية لسكانه، والحاجة إلى إعادة تعميره بمعزل عن معالجة القضية الوطنية للشعب الفلسطيني. من هنا ضرورة ربط العدوان ونتائجه بإزالة الحصار، وبإنهاء الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية الاستعمارية على قطاع غزة والضفة الغربية، وضرورة طرح مسألة إنهاء الفصل الجغرافي الذي تقيمه إسرائيل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال توفير ممر إقليمي لا ممر أمني (سمي الممر الآمن)، وإزالة جدار الفصل العنصري، وتفكيك المستعمرات. كما أنه من الضروري تسييس موضوع "التهدة" مع إسرائيل، وذلك عبر ربط التهدة بشروط سياسية تأخذ بعين الاعتبار أن الضفة الغربية ما زالت ترسخ تحت احتلال استيطاني عنصري. بالإضافة إلى ذلك، هناك أهمية سياسية خاصة لأن تُستخدم التهدة مدخلاً لتقوية الترابط بين قطاع غزة والضفة الغربية، ليس عبر فتح المعابر فحسب، بل أيضاً، عبر ربط التهدة بوقف إسرائيل استباحة الأرض والإنسان في الضفة الغربية.

وليس هناك ما يمنع، فلسطينياً وعربياً ودولياً، من القيام بحملة سياسية وقانونية تحمل إسرائيل كامل المسؤولية عما تسببت به من تدمير وقتل وإعاقات ومعاناة لآلاف من سكان غزة في الحرب الأخيرة، وعملاً تسببت به من تدمير وقتل خلال الانتفاضة واجتياحها مدناً ومخيمات وقرى في الضفة الغربية في سنة 2002، فضلاً عن تاريخها الطويل من الحروب ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني، والشعوب العربية الأخرى. وفي هذا السياق، يبقى على الطرف الفلسطيني والأطراف المانحة منع إسرائيل من الاستفادة المباشرة أو غير المباشرة من الأموال التي تخصص لإعادة تعمير غزة. لقد اعتادت الدول الأوروبية، ومعها دول عربية، على تحميل دافعي الضرائب في بلادها تكلفة إعادة تعمير ما يدمره جيش الاحتلال الإسرائيلي، والتعاضى في الوقت نفسه، عما يقتترفه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

### ضرورة إعادة بناء الحقل السياسي الوطني

لن تستقيم المصالحة الوطنية إذا لم يتم إرساؤها على أساس سياسي وطني لا لبس فيه، إذ لم يعد ممكناً مواصلة عملية التفاوض بينما التوسع الاستيطاني قائم على قدم وساق، لأن في هذا غشاً للشعب الفلسطيني أولاً، وخداعاً للعالم ثانياً، كما أنه لم يعد ممكناً الاستمرار في توهم وجود فعلي لسلطة فلسطينية (برئيس سلطة ورئيس حكومة ووزراء وما يتبع ذلك من مراسيم وألقاب ومراتب وميزانيات ورحلات)، لكن من دون سلطة فعلية. فالسلطة الفعلية ما زالت بيد إسرائيل التي تسيطر على الموارد الطبيعية والأجواء والطرق والمعابر والتجارة الخارجية ومختلف مناحي الحياة الرئيسية. علاوة على ذلك، لم يعد مبرراً استمرار التنسيق الأمني في ظل مواصلة إسرائيل الاستيطان وإقامة البؤر الاستيطانية والحواجز العسكرية وفرض الحصار واعتقال الآلاف من المناضلين. إن وقف التفاوض

والتنسيق الأمني يستدعي الاتفاق على استراتيجية واضحة للمقاومة تمنح دوراً لكل فئات المجتمع، لكن هذا الأمر – وهو لا بد منه ما دام الاحتلال والاستيطان قائمين – لا يعني اختزال هذه الاستراتيجية إلى شكل واحد وحيد يستبعد مشاركة أغلبية الشعب، ويترك القرار بشأنه بيد هذا التنظيم السياسي أو ذلك، من دون اتفاق وطني. فالاتفاق الوطني على استراتيجية للمقاومة هو الذي يحميها من تهمة الارتهان لقوى إقليمية لها استراتيجياتها الخاصة، ومن أن تستخدم ذريعة لتبرير الانقسام والاستقطاب، كما يحمي من إنشاء أجهزة أمنية قامعة للحريات وللتنوع السياسية والفكرية والثقافية، وذلك باسم المقاومة.

إذاً، يترتب على توضيح الأساس السياسي للمصالحة تغييرات في بنية الهيئات السياسية الوطنية، بدءاً من بنية السلطة، وانتهاء بمؤسسات منظمة التحرير، إذ لم يعد ممكناً ترك مؤسسات السلطة تعمل بالطريقة نفسها، وبالأجندات ذاتها، وبالاعتماد شبه المطلق على الربيع الخارجي بكل ما يحمله من شروط واشتراطات. ما يحتاج إليه المواطن هو سلطة تعمل تحت السلطة السياسية لمنظمة التحرير (بعد إصلاحها وإعادة بنائها)، وتُعنَى برعاية المصالح الحياتية المباشرة للناس في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون سلطة ذات بنية تقشفية إلى أبعد الحدود من دون رتب وامتيازات ومقار فاخرة وسيارات ومرافقين، في الوقت الذي يعاني شعب الضفة الغربية وقطاع غزة أعلى نسب بطالة ومعدلات فقر في منطقة الشرق الأوسط. ويمكن تخفيض النفقات والاعتماد، بشكل رئيسي، على الموارد الذاتية، إذا تم الإصلاح الإداري والمالي، وجرت محاربة جديّة للفساد، فهذا من شأنه أن يرسى الوحدة الوطنية على أسس تحظى بشعبية وثقة واسعتين.

وتتمثل المهمة الأولى أمام القوى السياسية الفلسطينية (الوطنية والإسلامية)، في إعادة بناء الحقل السياسي الفلسطيني على أسس وطنية ديمقراطية، وذلك لمواجهة السياسة الإسرائيلية الاستعمارية القائمة على حشر الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية في معازل، وعلى تكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وعزل القدس عن كليهما. ومن البين أن إسرائيل ستواصل نهج التمييز العنصري ضد الأقلية الفلسطينية العربية داخل الخط الأخضر، والإصرار على تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني في الشتات، كما ستواصل العمل بالوسائل كلها التي في حيازتها، وعلى رأسها القوة العسكرية، لإيصال الشعب الفلسطيني إلى حالة من التسليم بالهزيمة، وبأن لا حول ولا قوة له أمام إسرائيل. من هنا حاجة الشعب الفلسطيني إلى قيادة موحدة ومؤسسات وطنية جامعة لإفشال مساعي إسرائيل هذه، ومن ثم توليد قناعة بأنه لا بديل من نهج عماده مقاومة الاحتلال وسياساته، وبأنه لا خيار أمام الشعب الفلسطيني سوى مواصلة الكفاح من أجل حرّيته ضد الاحتلال الاستيطاني والتمييز العنصري ونظام الأبارتهايد.

لكن إفسال أهداف السياسة الإسرائيلية بعد أن سيطر عليها اليمين واليمين المتطرف، لن يكون ممكناً إذا استمر تفرد أي تنظيم في السيطرة على الحقل السياسي الفلسطيني، أو إذا اعتمد التفرد في تشكيل مرجعيات الحقل السياسي، أو تم تعطيل عملية إصلاح وتجديد منظمة التحرير الفلسطينية. ولا بأس من تكرار القول إن أي محاولة للتفرد في التمثيل الفلسطيني، أو في تقرير سياسات تمس المصير الوطني، سيكون من نتائجها المباشرة تعميق الانقسام السياسي والجغرافي والمرجعي، أي تدمير الحقل السياسي الوطني، وهذا أكبر خدمة للسياسة الإسرائيلية القائمة على "إفهام الفلسطينيين في أعماق أنفسهم أنهم شعب مهزوم" كما صرح بذلك في سنة 2002، الجنرال موشيه يعالون، رئيس الأركان في حينه، والذي نجح على قائمة الليكود في انتخابات الكنيست الأخيرة.

إذاً، لا بد من إدراك أن أي إضعاف أو إلغاء لأي من مكونات الحقل السياسي الفلسطيني هو إضعاف للحقل كله، وجعله عرضة للمزيد من الانكشاف والتهميش، وهذا أمر رأينا بعض نتائجه المأساوية، وطنياً، في الأعوام الأخيرة. ويكفي أن نلاحظ كيف انتقل ميدان مناقشة الشؤون الفلسطينية الوطنية (قضايا المفاوضات، والمقاومة، والانتخابات، وإعادة تشكيل الهيئات الوطنية، والميزانيات، وقضايا الإصلاح والفساد، ودور الأجهزة الأمنية ووظائفها، وغيرها) من المؤسسات الوطنية الفلسطينية إلى العواصم العربية والإقليمية والهيئات الدولية، وإلى الفضائيات الإعلامية. بتعبير آخر، بات الحقل السياسي الفلسطيني يعيش أشد حالات الانكشاف وفقدان الوزن منذ تشكله في نهاية ستينيات القرن الماضي، وبالتالي لم يعد ممكناً إعادة التماسك إلى الحقل الوطني من دون معالجة الشرح الجيو – سياسي الذي ينخر في مركز هذا الحقل. فبغير هذه المعالجة لن تكون القوى السياسية الفلسطينية التي تنشأ في هذا الحقل قادرة على أداء دورها الكامل في إحباط السياسة الإسرائيلية سواء تلك المتمثلة في إقامة كيان البانتوستانات الفلسطينية (تحت مسمى حل الدولتين)، أو التهيئة لمشروع الإدارة الثلاثية للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، أو مواصلة تغيير الواقع السكاني والجغرافي في فلسطين.

## القضية الفلسطينية تعود لتفرض نفسها قضية مركزية

لقد أعاد العدوان على قطاع غزة الانتباه إلى مركزية القضية الفلسطينية في المنطقة، وهو الأمر الذي حاولت إدارة بوش تهميشه، كما أن حرب إسرائيل على القطاع، وسّعت إدراك ما تمثله هذه كدولة عدوانية وعنصرية، وكذلك الوعي بأن اتفاق أوسلو، وما تلاه من اتفاقات، فشل في طمس جوهر القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني، وكقضية شعب مُستعمر من جانب نظام عنصري استيطاني. هذا الإدراك هو الذي يفسر هذا الحجم الواسع من التنديد الشعبي العربي والدولي للعدوان الإسرائيلي، وهذا الكم الكبير من التأييد لنضال الشعب الفلسطيني كما برز في الإجراءات التي اتخذها بعض الدول في أميركا اللاتينية، وفي تراجع بعض الدول الأوروبية عن شروط الرباعية في التعامل مع حركة "حماس". بالإضافة إلى ذلك، نبهت الحرب على غزة إلى تحولات جديدة جارية في المنطقة، من أبرزها رغبة تركيا في تولى دور إقليمي متميز، نسبياً، من كل من معسكري "المانعة" و"الاعتدال" العربي، فهي تطرح نفسها اليوم قوة إقليمية منافسة لإيران، ومستعدة في الوقت ذاته، للضغط على إسرائيل، وإن بحدود لا تضعها في حالة مواجهة مع محور "الاعتدال" العربي والسياسة الأميركية. وهناك ما يؤشر إلى أن نتائج العدوان الإسرائيلي على غزة، ونتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة، باتت تضع ضغوطاً على الدول العربية لإعادة النظر في المبادرة العربية للسلام، وإعادة تقويم علاقاتها البينية المستقبلية التي تسبب انعدام وزنها الإقليمي والدولي.

علاوة على ذلك، بات من المؤكد أن القيادة السياسية الإسرائيلية المهيمنة (بتعبيراتها الحكومية المختلفة) ليست بصدد أي تسويات سياسية سواء أكانت مرجعيتها أنابوليس الأميركية، أم المبادرة العربية. ولهذا، لم يبق أمام محور "الاعتدال" الفلسطيني (أو العربي) ما يمكن أن يراهن عليه، وإنما بات مدعواً إلى وضع إعادة بناء الحركة الوطنية على رأس أولوياته، وذلك بعيداً عن تأثيرات المحاور العربية والتدخلات الدولية. كما أنه يتعين على حركة "حماس" أن تستخلص أن المرحلة السياسية تستدعي منها الانخراط النشط في تثبيت الأسس الوطنية للحقل السياسي الفلسطيني، والذي لن تستطيع من دونه، الاستقلال التام عن تأثيرات المحاور العربية والإقليمية، ولا الاستناد إلى حقلها الوطني في مواجهة الاستحقاقات القاسية للزمن الوافد.

إن الهيئات الوطنية الجامعة والفاعلة والتمثيلية، أي تلك التي تتمتع بشعبية ديمقراطية ونضالية وبمرجعية وطنية، هي غائبة عن الحقل السياسي الفلسطيني. وقد طُرح العديد من الأفكار والبرامج الهادفة، من أجل إنهاء حالة الصراع الداخلي الحاد، والذي بات يشمل مسألة التمثيل والمرجعية والبرنامج السياسي، لكن الانقسام سيبقى إن لم تدرك كل من حركتي "فتح" و"حماس" أن أياً منهما بمفردها، لن يستطيع إدارة الحقل السياسي الفلسطيني ولا أي من مؤسساته، ولن يستطيع تمثيل الشعب الفلسطيني عربياً أو إسلامياً أو دولياً، ولا قيادة النضال الوطني، ولن يقوى على معالجة المشكلات المتعددة التي تواجه الشعب الفلسطيني في تجمعاته الرئيسية.

إن المدخل لإنهاء حالة الانقسام والتيه يتمثل في إدراك أن إعادة بناء الحقل السياسي الفلسطيني كحقل وطني تحرري، لا بد من أن يقوم على مبدأ توسيع وتعميق المشاركة السياسية وفق برنامج نضالي تحرري. فإما أن يكون هناك حقل سياسي وطني يتسع لجميع مكونات الطيف السياسي والأيدولوجي في إطار مؤسساته الوطنية الجامعة والشرعية، وإما أن يتفجر الحقل من خلال صاعق الاستقطاب الداخلي، والذي تغذيه، عن قصد أو من دون قصد، التجاذبات الإقليمية والتدخلات الدولية التي تبعده عن أولوية النضال من أجل الحرية والاستقلال. ■



مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)